

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

١٧ شوال ١٤٣٨ / ١١ يوليو ٢٠١٧





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٢	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
٦	هيئة حقوق الإنسان
٩	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية
٢١	حقوق الإنسان في العالم



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

إلغاء التعليم عن بعد في السعودية معركة مستمرة لتحسين مخرجاته

المصدر: جريدة العرب الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

[اضغط هنا](#)

الرياض - أعلنت جامعات سعودية بشكل رسمي إيقاف برامج الانتساب والتعليم عن بعد للعام الدراسي الجديد. ووفقاً لوسائل إعلام سعودية، فقد كشفت حسابات تابعة لعدد من الجامعات السعودية عبر صفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي عن اتخاذ هذا القرار الذي فاجأ الملتحقين بهذه البرامج أو الراغبين في الالتحاق بها. ونشرت عمادة القبول والتسجيل بجامعة نجران في حسابها على تويتر "وفقاً لقرار الوزارة والتزاماً بالأمر السامي سيتم إيقاف القبول على برامج الانتساب للعام الدراسي ٣٩-٣٨ مع بقاء الملتحقين مسبقاً في هذه البرامج"، فيما قالت جامعة جازان "لا يوجد قبول في التعليم عن بعد أو الانتساب للسنة الحالية". وقالت جامعة الملك عبدالعزيز على نفس المنوال، عبر موقعها الرسمي "القبول لبرامج البكالوريوس للانتساب والتعليم عن بعد غير متاح هذا العام".

وبحسب مصادر إعلامية سعودية فقد أوقفت ١٥ جامعة من أصل ٢٤ القبول بنظامي التعليم عن بعد والانتساب والتعليم الموازي في مرحلة البكالوريوس. وهو ما توافق مع صدور تعميم وزاري نص على ضرورة إيقاف القبول بأنواع التعليم الأخرى المطبقة في الجامعات السعودية، بخلاف التعليم المنتظم.

وأكدت المصادر استمرار ٩ جامعات في تخريج دفعات من الطلاب الدارسين بالنظامين الموقفين، في محاولة لتطبيق القرار بصورة متدرجة لا تلحق الضرر بالملتحقين قبل صدور القرار.

وتشير بعض الإحصائيات الخاصة بالتعليم الجامعي في السعودية إلى وجود أعداد عالية من الطلاب السعوديين المتخرجين وفقاً لنظام الانتساب والتعليم عن بعد والذين تصل نسبهم إلى حوالي ٢٠ بالمئة من إجمالي الطلاب الخريجين من مؤسسات التعليم العالي، ٦٠ بالمئة منهم من الذكور و ٤٠ بالمئة من الإناث.

وبرر وزير التعليم السعودي أحمد العيسى إيقاف برامج الانتساب والتعليم عن بعد (الموازي) في الجامعات بأنه يهدف إلى تعزيز وتحقيق الجودة في الجامعات.

وزير التعليم السعودي أحمد العيسى يوضح بأن قرار إيقاف برامج الانتساب والتعليم عن بعد (الموازي) في الجامعات يهدف إلى تعزيز وتحقيق الجودة

وقال العيسى في تصريحات صحافية لوسائل الإعلام السعودية بهذا الشأن إن صدور هذا القرار جاء "في سبيل تعزيز الجودة ورفع مستوى التعليم في البرامج المنتظمة في الجامعات. نحتاج إلى تركيز الأقسام وأعضاء هيئة التدريس على البرامج الأساسية وعدم الاندفاع في برامج الانتساب والتعليم عن بعد وهذا يأتي بالتنسيق مع الجامعات".

وأصدرت وزارة التعليم السعودية في مايو الماضي توجيهاً يهدف إلى تهيئة الأجواء لتطبيق هذا القرار، المثير للجدل في أوساط المجتمع السعودي، حيث وجهت الوزارة الجامعات بحصر المستحقات المالية المترتبة على تشغيل برامج التعليم الموازي للرفع بها إلى المقام السامي، وإعادة الرسوم الدراسية التي تقاضتها من الطلاب وصدرت فيها أحكام قضائية. وتضمن التوجيه التوصية بإيقاف برامج التعليم الموازي والتعليم عن بعد والانتساب في الجامعات بشكل نهائي، تماشياً مع توصيات اللجنة المؤقتة باستمرار برامج الدراسات العليا برسوم مادية.

ويأتي هذا التوجيه بعد إيقاف تسديد رسوم برنامج التعليم الموازي في العام الماضي، وعدم قدرة الجامعات على تشغيل هذه البرامج من بنود ميزانياتها الخاصة، الأمر الذي تطلب من بعض مؤسسات التعليم العالي الحصول على الرسوم بشكل مباشر من الطلاب الذين رفعوا دعاوى قضائية على هذه الجامعات تضمنت إلزام الجامعات بإرجاع الرسوم لطلابها الدارسين في برامج التعليم الموازي.

وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام السعودية جدلاً متصاعداً حول قرار وقف برامج التعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي، وأطلق مغردون سعوديون وسماً على موقع "تويتز" تحت عنوان "#إيقاف_الانتساب_والتعليم_عن_بعد"، عكس حدة انقسام الشارع حول هذا القرار.

وفي مقال صحفي اعتبر الباحث عبدالوهاب بن عبدالله الخميس أن القرار جاء متأخراً، مشيراً إلى أبرز إيجابياته بالقول إنه "لا شك في إيجابية هذا القرار على جودة مخرجات التعليم - وإن صدر متأخراً بعض الشيء- لكن أن تصل متأخراً خير من ألا تصل. فمخرجات التعليم الموازي والتعليم عن بعد والانتساب تسببت في زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعات والمهارات اللازمة لسوق العمل".

ولعل تصريحات عضوي مجلس الشورى، زينب أبوطالب، نائبة رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، ومفاح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان، بخلاف منات المقالات والتحقيقات، تصب في إطار أن ضعف مخرجات بعض البرامج الجامعية يسهم في زيادة البطالة. ولعل برامج التعليم الموازي والتعليم عن بعد والانتساب من أهم محاضن ازدياد البطالة بين خريجي الجامعات.

وكانت تقارير صحافية قد أكدت توجه القطاع الحكومي منذ وقت مبكر للتضييق على خريجي التعليم عن بعد من خلال إصدار مناشير من قبل بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية تصب في الحد من توظيف خريجي نظامي الانتساب والتعليم عن بعد، بما في ذلك وزارة التعليم ذاتها التي أوقفت منذ حوالي ٤ سنوات توظيف الخريجين بنظامي الانتساب والتعليم عن بعد.

وانتقلت هذه العدوى إلى وزارات أخرى من بينها وزارة الصحة التي أقدمت على القرار ذاته قبل عام، وهو الأمر الذي قلص من خيارات خريجي طلاب الانتساب وحصرها إلى حد كبير في بعض الوظائف الإدارية المتاحة، ووظائف القطاع الخاص.

وظل قرار إيقاف العمل بالنظام الموازي ونظام التعليم عن بعد في الجامعات السعودية هاجساً لدى القيادات التعليمية المتتالية، لأنه كان يقابل بموجة عارمة من الانتقادات والرفض، الأمر الذي حال دون تنفيذه على أرض الواقع. وأقدم وزير التعليم السعودي السابق عزام الدخيل على إصدار قرار بإلغاء "التعليم الموازي" في الجامعات، في يونيو ٢٠١٥، باعتبار تأثيره السلبي في جودة التعليم العالي. وبررت الوزارة آنذاك قرارها بوجود ملاحظات على هذا النوع من التعليم والتي من شأنها التأثير في جودة المخرجات التعليمية.

وتسعى الحكومة السعودية لإحداث قفزة كبيرة في مجال التعليم من خلال إجراء مراجعة شاملة لكل القوانين المنظمة للعملية التعليمية، بما يتلاءم مع السقف العالي من الطموحات التي حددتها رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أولت الجانب التعليمي اهتماماً خاصاً وربطته بمتطلبات سوق العمل وخطة النهضة الاقتصادية الشاملة، والعمل على سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ورفع قدرات مؤسسات التعليم الجامعي في البلاد، بحيث ترتقي خمس جامعات وطنية على الأقل إلى مصاف أفضل ٢٠٠ جامعة عالمية بحلول ٢٠٣٠.

سقط «داعش» ولم تسقط الفكرة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

[اضغط هنا](#)

حمد الماجد

سيسقط «داعش» في العراق وسوريا كما سقطت «القاعدة» في أفغانستان، وستبقى فكرة «داعش» كما استمرت فكرة «القاعدة»، وستطير جراثيم «داعش» نحو كل صوب وحذب، كما طارت جرثومة «القاعدة» من أفغانستان للعراق وسوريا ثم انتقلت لجميع أرجاء كوكبنا الأرضي.

جرثومة التشدد مادة لطيفة غير مرئية تماماً مثل الوباء، تعبر القارات وتتجاوز البحار والمحيطات، وتسخر بنقاط التفشي الأمنية في المطارات، وتستهدف بالحدود الدولية والمراقبة الإلكترونية، وتمتطي دابة النت وتركب راحلة التواصل الاجتماعي، وتغرس برائتها في الضحايا كمدس كاتم للصوت لا يسمعه حتى من هو في الغرفة المجاورة.

نشوة العبادي وهو يدخل الموصل دخول الظافر المنتصر على «داعش» تشبه نشوة أوباما وهو يتباهى بقتل أسامة بن لادن، وليت الأول يدرك أن أميركا بقضها وقضيضها وأساطيلها وقوتها النووية وعددها وعنادها ومراكز أبحاثها وملياراتها هزمت «القاعدة» ولم تهزم فكرتها، بل خرجت من أفغانستان وهي لم تؤسس لها دولة فيها وإنما متحالفة مع طالبان، لتنتقل فكرة الإرهاب للعراق وسوريا وتؤسس لها دولة، بغض النظر عن الجهات المستفيدة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وتكمن خطورة الدواعش من مناح عدة؛ فبعضهم سيتسلل مع الهاربين وهذا ليس صعباً تعقبه والإمساك به، الخطورة في البعض الذي أصابته عدوى التشدد الداعشي وهو بلا سوابق في التدين ناهيك عن تبني فكر الغلو والتشدد، فبعض الذين نفذوا جرائم إرهابية تفجيرية أو اغتيايات في الدول العربية والغربية هم بلا سوابق ولا توجد لهم أصلاً ملفات لدى الجهات الأمنية.

ولهذا فالعالم بانتظار موجة إرهاب جديدة بسقوط «داعش» وكل الفصائل التي تدور في فلكها، والخطير أن لدى فصائل التشدد الإرهابية قدرة مذهلة على استخدام واستغلال التقنية والنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وعليه فلا بد أن تؤخذ هذه في الحسبان في مكافحة انتشارها وتمددتها.

كما أن عملية مكافحة فلول «داعش» ومن دار في فلكها بعد أن كرت سبحة هزائمها، تحتاج إلى قدر كبير من الصدق والموضوعية والشجاعة والشفافية، فالتشخيص الخطأ يقود إلى نتائج خاطئة، وهذا ما حصل بالفعل مع الأسف، فعلى الرغم من أن حرباً عالمية شنت على الإرهاب وحركاته وفصائله فإن مد الحركات الإرهابية في صعود، بل توجهته بتأسيس ما سمته دولة لها ودربت خلال الثلاث سنوات التي حكمتها آلاف الكوادر وعدداً كبيراً من الخلايا النائمة التي يوقظها قادتتها في المكان والوقت المناسبين.

فالسؤال الذي يجب على الدول العربية والغربية وكذلك المفكرين وأصحاب الرأي طرحه هو: لماذا يوجد تناسب طردي في مكافحة الإرهاب فيرتفع مؤشر الإرهاب كلما ارتفعت وتيرة الحرب عليه؟ مع أن المفروض أن يكون هناك تناسب عكسي. والأمر الآخر الذي يجب الانتباه له في غمرة مكافحة الإرهاب والفكر المتشدد هو ضرورة فصل موضوع الإرهاب عن الصراعات الفكرية والحزبية والمذهبية، إذ من السهولة أن يُرمى الخصم بتهمة الإرهاب إمعاناً في النكاية به والإضرار به وتشويه سمعته، لكن خطورة هذه التهمة إذا لم تنطبق عليه أنها تقود معركة الإرهاب للطريق الخطأ وللتشخيص الخطأ، وهذا ما يفسر زيادة انتشار الإرهاب مع تعزز الحرب الكونية عليه.

هيئة حقوق الإنسان

دمج أجهزة الرقابة.. منع الازدواجية ووقف الهدر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1608640>

تحقيق - عبدالسلام البلوي

أكدت تقارير جهات تشريعية رقابية متواترة معاناة منظومة الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة من الترهل والإزدواجية في الاختصاصات وتكرار المهام وهدر الموارد البشرية والمالية، حتى إن لجنة متخصصة بدراسة تقارير الأداء السنوي لهذه الأجهزة أعلنت أن تكلفة تشغيل هذه الأجهزة تشكل عبئاً مالياً على الدولة وهدراً واضحاً للموارد المالية يناقض أهداف إنشائها المتمثلة في حفظ المال العام وكفاءة الإنفاق وذلك بالنظر إلى أهم البيانات المالية لأجهزة الرقابة الخارجية، إضافةً إلى أن الكثير من تقارير أداء أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد تكشف شكواها من عدم تجاوب القطاعات المشمولة باختصاصها ورقابتها، وأيضاً معاناتها من تسرب الكوادر وخلل ونقص الأنظمة وعدم كفاية الميزانيات.

"الرياض" تعرض الوضع الراهن لقطاع الرقابة ومكافحة الفساد في المملكة ومقارنة ما يخص الرقابة المالية السابقة واللاحقة والمصاحبة ورقابة الأداء وتفصيل تكاليف تشغيل ديوان المراقبة العامة وهيئتي الرقابة والتحقيق ومكافحة الفساد، وأوجه تنازع الاختصاصات، ومدى أهمية دمج هذه الأجهزة بجاهز واحد.

دمج الأجهزة

البداية كانت في تعدد المطالبات بتوحيد هذه الأجهزة التي جاءت عبر توصيات تحت قبة مجلس الشورى بدراسة دمج الأجهزة الرقابية كما سبق وقبل ذلك أوصت لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى -قبل تغيير اسمها وبعض مهامها- بدراسة إنشاء مجلس أعلى للجهات الرقابية يرتبط بالملك لتوطيد مبدأ المساءلة بالدولة وزيادة التنسيق، موضحةً حينها أن المتابع لتقارير الأجهزة الرقابية يجد تناحلاً في الاختصاصات والمهام على عكس ما نصت عليه الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بشأن التعاون والتنسيق المستمر بين الجهات الرقابية المختصة.

ازدواجية الاختصاصات

وشهد عام ١٤٣٦هـ تحولاً مهماً حينما أقرت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بوجود ازدواجية في اختصاصات الجهات الرقابية التي تشمل ديوان المراقبة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة مكافحة الفساد بل وحتى هيئة حقوق الإنسان، إضافةً إلى جهات أخرى قد لا تكون رقابية لكنها تؤدي أعمال الرقابة مثل المباحث الإدارية، مؤكدةً على أن لهذا التداخل أثراً سلبياً في إرباك الجهات الحكومية ومضاعفة كلفة الرقابة وضعف النتائج، وأوضحت اللجنة حينها، أنه ليس مستغرباً أن تجد هيئة الرقابة أو ديوان المراقبة تتابع أمراً مراقباً من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مشددةً على وجود الكثير من التداخل والتشابه بين أنظمة الأجهزة الرقابية، مضيفاً أنها درست وضع وتقارير الهيئات الرقابية وأوصت بإنشاء هيئة عليا تشرف على جميع الهيئات الرقابية وتحدد اختصاصات كل منها، وجاءت التوصية على التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦، لكن وبعد نحو أربعة أشهر من مناقشتها عادت لجنة حقوق الإنسان بوجهة نظر جديدة تراجعت فيها عن توصيتها ولم توضح أية أسباب.

توحيد الأجهزة

ومجدداً برزت فكرة توحيد أجهزة الرقابة وأكدت لجنة الشورى للهيئات الرقابية أنها أجرت دراسة متأنية لاختصاصات الهيئات الرقابية والوقوف على الازدواجية والتكرار في المهام التي تؤديها هذه الجهات بالإضافة إلى التكاليف المالية لتشغيل هذه الأجهزة، ورأت اللجنة ضرورة التوصية بتوحيد مهام الرقابة الخارجية لهيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة في جهاز رقابي واحد مرجعه الملك بما يتواءم مع مستجدات التقنية وتطورات المهنة ومعاييرها وأفضل الممارسات الدولية وفصل عملية الرقابة عن التحقيق لضمان العدالة وحفظ حقوق الأطراف، وجاءت التوصية هذه المرة على التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق للعام المالي ١٤٣٦-١٤٣٧، وناقش مجلس الشورى دمج هيئة الرقابة

والتحقيق وديوان المراقبة في جهاز واحد، يرتبط بالملك مباشرة ويختص بالمراقبة الشاملة بشقيها المالي والإداري، وهي توصية انفردت بها "الرياض" في وقت سابق، وحظيت بتأييد أعضاء طالبوا بتحديث وإعادة بناء أنظمة الرقابة والتحقيق بما يتفق مع المعايير الدولية للرقابة ودمج أجهزة الرقابة الإدارية والمالية لضمان عدم تداخل الاختصاصات وتكرار العمل وتوحيد الكادر الإداري لدى أجهزة الدولة.

تداخل المهام أربك الجهات الحكومية وضاعف كلفة الرقابة وأضعف النتائج مهام رقابية

وتقوم وفق الأنظمة ثلاث هيئات رقابية بمتابعة ورقابة مشروعات الدولة، فديوان المراقبة يختص بالرقابة المالية اللاحقة على جميع عقود الدولة ومشروعاتها بحسب المادة السابعة من نظامه، أما هيئة الرقابة والتحقيق فتراقب مشروعات خطط التنمية وفائض الميزانية، بحسب المادة السادسة من القواعد الأساسية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية، وتهتم هيئة مكافحة الفساد بالتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود المشروعات والأشغال العامة، وفق الفقرة الثانية من مادة تنظيمها الثالثة.

تقويم الأداء

وتتمد الازدواجية في مهام الأجهزة الرقابية إلى برامج متعددة، ومثال ذلك أن الديوان يُقَوِّم أداء الشؤون الصحية في مجال القوى البشرية وتوطين الوظائف، كما يتابع أداء وزارة التعليم في مجال الإشراف على مدارس التعليم الأهلي والأجنبي وتقويمها إضافة إلى مراقبة أداء الإدارة العامة لصحة البيئة والصحة المهنية بوزارة الصحة.

وتستهدف هيئة الرقابة التأكد من تطبيق نسبة توطين الوظائف بالقطاع الصحي، ولها برنامج رقابي على المدارس الأهلية للبنين والبنات لمتابعة زيادة نسبة توطين الوظائف في التعليم الأهلي، إضافة إلى برنامجها الرقابي الهادف لمتابعة مدى تنفيذ الجهات الحكومية للتعليمات المتعلقة بصحة وسلامة الموظف والبيئة المحيطة.

ازدواجية قائمة

وتتشارك هيئتا الرقابة ومكافحة الفساد باختصاصات رقابية بموسم الحج ولها ملحوظات متكررة، وتأتي الازدواجية القائمة في أداء المهام بين هذه الهيئات نتيجة وجود نصوص نظامية أدت إلى اشتراك هذه الأجهزة في تأدية عدد من المهام، وتقوم جميعها بمتابعة أوجه النقص والقصور في الجهات الحكومية، وأيضاً الرقابة على الصرف وتنفيذ المشروعات وفحص الأنظمة الرقابية.

وتختص هيئة الرقابة والتحقيق برقابة دوام الموظفين وفق أمر سام صدر عام ١٤١٧هـ بينما لا يوجد نص في تنظيم هيئة مكافحة الفساد يوكل لها هذا الاختصاص لكن تقاريرها السنوية تشير إلى قيامها بهذه المهمة بناء على ما تتلقاه من بلاغات، كما تشترك الهيئتان بمراقبة استخدام السيارات الحكومية في غير الأغراض المخصصة لها، لكن مكافحة الفساد تقوم بهذه المهمة بناءً على البلاغات التي ترددها، ويدقق ديوان المراقبة العقود الحكومية كما تقوم بذلك "نزاهة" وبناء على طلبها تقوم بالرقابة على موسم الحج لتتشرك بذلك مع هيئة الرقابة.

وفيما يخص التحقيق من مدى كفاءة الجهات في تقديم الخدمات للمواطنين، أوكل للديوان بأمر سام عام ١٤٠٦هـ مهمة التحقق من قيام الجهات من استخدام مواردها بكفاءة واقتصادية في تحقيق أهدافها كما صدر أمر سام عام ١٤٣٣هـ بمتابعة مكافحة الفساد لتقديم الخدمات للمواطنين والرفع بالقصور في توفيرها وكان ذلك أيضاً بناء على طلب الهيئة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توصيات لتكثيف الرياضة المجتمعية.. والتشهير بمخالفى أنظمة

التجارة والسياحة

• الشورى“ يطالب بسرعة إنشاء أندية خاصة للرياضة واللياقة

النسائية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1608616>

الرياض - عبدالسلام البلوي

طالب مجلس الشورى هيئة الرياضة بتشجيع القطاع الخاص للإسراع في إنشاء أندية خاصة للرياضة واللياقة النسائية يشترط لترخيصها وجود أقسام خاصة لذوات الإعاقة وبأسعار مناسبة، مقرأ توصية للعضو علي التميمي.

وأقر المجلس توصيات لتكثيف برامج الرياضة المجتمعية والبرامج والمشروعات للشباب ذكوراً وإناً لتصل إلى كافة مناطق ومحافظات المملكة بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد السعودي للتربية البدنية والرياضة للجميع، ومع الجهات ذات العلاقة.

ورفض الشورى توصية للعضو لينا آل معينا اقترحت فيها إقرار منهج التربية الرياضية للبنين والبنات وإقرار التربية البدنية للبنات في التعليم العام والجامعي، حيث لم يرَ مناسبتها لأن المجلس سبق أن أصدر قراراً في منتصف شهر جمادى الآخر عام ١٤٣٥هـ بشأن تقرير سنوي لوزارة التعليم ونصها (على وزارة التربية والتعليم دراسة إضافة برامج للياقة البدنية والصحية للبنات بما يتفق مع الضوابط الشرعية وطبيعتهن والتنسيق مع وزارة التعليم العالي لوضع برامج التأهيل المناسب للمعلمات) حيث رأى المجلس الاكتفاء حالياً بما صدر عن المجلس في هذا الخصوص.

وشدد المجلس على إلزام الهيئة بالمادة ٢٩ من نظام مجلس الوزراء عند رفع تقريرها السنوي، مؤكداً ضرورة إدراج الهيكل الإداري التنظيمي الجديد للهيئة، وجدول أعداد الموظفين والموظفات العاملين في الهيئة وميادين أعمالهم ونسب السعودة وخطوطها البيانية مقارنة بالعام السابق لسنة التقرير.

كما طالب الشورى الهيئة بإدراج جداول إحصائية في تقاريرها توضح مراكز ترتيب المنتخبات السعودية في الألعاب كافة بما في ذلك الرياضة لذوي الإعاقة ونتائج المشاركات في البطولات القارية والعالمية ورصد التغيرات الشهرية والدورية في المراكز في فترة التقرير وعدد الميداليات في كافة الألعاب في آخر البطولات الإقليمية والقارية والدولية ومقارنة عدد الميداليات والبطولات المتحققة بالمستهدف السنوي والدوري، وأن يتضمن التقرير كذلك أقساماً مدعمة بالأرقام لواقع وتطور الرياضة في المجتمع من حيث أعداد ونسب الممارسين ومنها الرياضة النسائية.

وأقر المجلس أمس الاثنين توصية مشتركة لعضوي المجلس أحمد الزيلعي وأحمد الغامدي ودعا إلى تفعيل دور الهيئة بمكاتبها الموجودة في أنحاء المملكة وفتح مكاتب أخرى في باقي المحافظات لتقوم بواجبها في المراقبة والتسجيل واستقبال مراجعي الأندية وتسهيلاً لهم وعدم قطع مسافات طويلة خاصة فيما يتعلق بتسجيل اللاعبين الصغار.

وبالعودة للتوصية الخاصة بإقرار منهج التربية الرياضية للبنين والبنات وإقرار التربية البدنية للبنات في التعليم العام والجامعي، التي تبنتها لجنة الأسرة والشباب ورفضها المجلس أشار رئيس لجنة التعليم د. ناصر الموسى وأيده الأمير خالد آل سعود إلى أن محل التوصية تقرير وزارة التعليم وليس تقرير هيئة الرياضة، مطالباً بسحبها وقال: "أعطوا الخبز لخبازه".

وأثار ذلك ردة فعل د. عبدالله الفوزان رئيس لجنة الأسرة الذي داخل رغم انتهاء التصويت على التوصية وقال بأنه ليس من حق أي لجنة بأن تطلب من لجنة أخرى بسحب توصياتها، معتبراً ذلك سابقة في المجلس، وأضاف "نحن في لجنة الشؤون الاجتماعية لا يحق لأحد التقليل من مهامنا وأعمالنا، ونحن نعرف كيف نخبز ولا يحق لأحد أن يشكك في خبزنا، ونحن بدورنا في اللجنة لا يحق لنا أن نشكك في خبز الآخرين من اللجان في المجلس...!".

من ناحية أخرى، طالب مجلس الشورى صندوق تنمية الموارد البشرية بربط أدائه ومصروفاته بخطة إستراتيجية تُعد بالتنسيق مع الجهات المعنية لمعالجة البطالة وتوليد الوظائف حسب قطاعات الأعمال المختلفة، وحث الصندوق على العمل وبشكل دوري لدراسة مدى رضا الشرائح المستفيدة من خدماته وأن يُضمّن نتائج الدراسة في تقاريره السنوي، كما دعاه المجلس إلى إعداد تقاريره السنوية المقبلة وفق متطلبات المادة ٢٩ من نظام مجلس الوزراء وقواعد إعداد التقارير السنوية المبلغة لجميع الأجهزة الحكومية، ووافق على توصية إضافية مقدمة من محمد آل عباس تطالب صندوق تنمية الموارد البشرية بإعادة عرض الميزانية بما يتوافق مع معايير المحاسبة للجهات غير الهادفة للربح.

وفي قرار آخر اتخذته المجلس يوم أمس طالب الشورى الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالعمل على إعادة تشغيل مطار الجبيل والتنسيق مع الجهات المعنية في ذلك، وسرعة تنفيذ مقتضى الأمر السامي الخاص بتكليف الهيئة بإدارة وتشغيل مدينة جازان الاقتصادية، وتضمين التقارير القادمة الخطة والبرنامج الزمني لذلك، ودعا في قراره الهيئة برفع نسبة السعوديين من أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة الملكية للجبيل وينبع ومعاهدها، والعمل على خفض معدلات الملوثات الهوائية في المدن التابعة لها، وجدد المجلس التأكيد على متابعة توظيف القوى العاملة الوطنية لإحلالها مكان القوى العاملة الأجنبية في المصانع والشركات العاملة في المدينتين الصناعيتين بالجبيل وينبع بهدف توطين التقنية ويشمل ذلك مدينتي رأس الخير وجازان الاقتصادية.

وكان المجلس قد وافق على إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار كما أقر إضافة عقوبة التشهير لمركبي مخالفات نظام السياحة ونظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني.

القرار يخفض تكاليف التشخيص والعلاج ويساعد على تدارك الأمراض ومكافحتها قبل استفحالها مختصون لـ الرياض: خصصة "الصحة" خطوة لمعالجة الترهل وتحسين توزيع الخدمات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م
<http://www.alriyadh.com/1608642>

الرياض - محمد الحيدر

رحب مختصون في قطاع "الصحة" بالموافقة التاريخية من لدن خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- أمس الأول في أن تكون "الصحة العامة" سياسة وأولوية في جميع الأنظمة والتشريعات لمكافحة الأمراض والوقاية، وتحول وزارة الصحة في دائها إلى نظام الشركات وفصل المستشفيات والمراكز الصحية عن الوزارة وتحويلها إلى شركات حكومية تتنافس على أسس الجودة والكفاءة والإنتاجية، إضافة إلى إنشاء "برنامج الضمان الصحي و شراء الخدمات الصحية".

وقال لـ"الرياض" الدكتور أحمد بن محمد أبو عباة استشاري الاطفال والمدير العام التنفيذي لمستشفى الملك عبدالله الجامعي بجامعة الأميرة نورة، أن ما تمت الموافقة عليه من قبل خادم الحرمين "حفظه الله" يعتبر خطوة تاريخية وتحولاً كبيراً في نقل الخدمات الصحية بكافة تخصصاتها إلى مستويات أعلى من التطوير والجودة مع تطوير اساليب المتابعة والدقة في التنفيذ وجعل الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة محور الاهتمام في الفترة المقبلة مع اعتماد مبدأ (الصحة في كل السياسات) وهو ما سينعكس بقوة على تحسين المستويات الصحية لدى المجتمع والحد من الأمراض المزمنة مما سيؤدي إلى خفض تكاليف التشخيص والعلاج وتدارك الامراض ومكافحتها قبل استفحالها.

ولفت "أبو عباة" إلى أن التحول إلى شركات ذات تخصصات محددة سيعطي مرونة أكبر وإنتاجية أعلى في التعاطي مع متطلبات المرحلة والتي تحتاج إلى سرعة في الإنجاز وإيصال الخدمات الصحية لمستفيديها بكل عدالة وجودة وكفاءة عالية.

وشدد "أبو عباة" على أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تضافر وتكاتف كافة القطاعات الصحية بما يتواءم مع التحديات الصحية ويتناغم مع رؤية المملكة ٢٠٣٠م وخاصة فيما يتعلق بتدريب وتطوير وتأهيل الكوادر الصحية ومقدمي الرعاية الصحية على كل المستويات ووفق الاحتياجات، وهو ما اعتبره الاستثمار الحقيقي في بناء الانسان السعودي.

من جانبه ذكر الاستاذ الدكتور رضا بن محمد خليل استشاري في الإدارة الصحية ومستشار لوزير الصحة الأسبق، أن هناك انعكاسات كبيرة على النظام الصحي في المملكة، وقال ان انشاء شركة حكومية قابضة وخمس شركات تابعها تملكها وزارة الصحة في المرحلة الانتقالية سوف يعطي مساحة واسعة للإبداع في الادارة والتشغيل وكذلك بالنسبة لإنشاء برنامج للضمان الصحي وشراء الخدمة فهو الحلم الذي ينتظره كل مواطن وبالتالي سيكون كله انعكاسات كبيرة على النظام الصحي في المملكة.

وأشار "خليل" الى ان المملكة ومنذ ٧٠ عاماً تسير على وتيرة واحدة وعلى نظام واحد وهو النظام الحكومي البحث الذي يركز على ان الدولة تقوم ببناء وتجهيز وتأسيس وتشغيل المستشفيات واستمر الوضع على هذا المنوال طيلة هذه الفترة منذ انشأت وزارة الصحة بالمملكة.

من جهته اوضح سليمان بن معيوف خبير في قطاع التأمين، ان من أهم النتائج المرجوه هو "فلتره" الموارد البشرية والفنية والطبية والإدارية في القطاع الصحي وإعادة وضع الموارد البشرية في مكانها الصحيح خصوصاً الاطباء والفنيين العاملين في الادارة واستغلال الموارد المالية بالشكل الصحيح والعاقل والتي ستتم من خلال التسعير الموحد للخدمات الطبية المقدمة للمستفيدين، ولن يتم دفع فواتير الخدمات الصحية الا بعد مراجعه دقيقة.

وأضاف "ابن معيوف": "سيكون لزاماً على الشركات العاملة إيجاد مشاريع استثمارية لتطوير الخدمات والمنتجات الطبية والخدمات المساندة خصوصاً النواحي التقنية والملفات الالكترونية ومعالجة الفواتير والمطالبات الطبية.

وأبان "ابن معيوف" ان دائرة تحرك الموارد المالية ستتسع لتشمل العديد من القطاعات المساندة للقطاع الصحي لتشمل شركات التأمين وشركات إدارة المطالبات الطبية وشركات الأدوية ومقدمي الخدمة الطبية الذين سيكون لزاماً عليهم التوسع في تغطية المناطق الجغرافية خارج المدن بإمكانات طبية وفنية متطورة.

الى ذلك أكد الدكتور حمود الشمري استاذ في الادارة الصحية بجامعة حائل أن موافقة المقام السامي يعد نقلة نوعية في إعادة هيكلة وزارة الصحة وتخصيصها تحقيقاً لمبادرات برنامج التحول الوطني.

واعتبر الشمري اهم خطوة في المشوار الطويل وتحقيق التحول المؤسسي هو أن وزارة الصحة يجب ان تبدأ بمعالجة الترهل الذاتي وتقليص العبء الإداري في ديوان الوزارة ومديرياتها مع إعادة هيكلة الوزارة والتخفيف من العديد من الأقسام والادارات غير الضرورية ودمجها حسب الاختصاص.

وقال الشمري: "ستواجه الوزارة تحدياً كبيراً في التخلص من تكرار المحاولات والاجتهادات السابقة الى عمل مؤسسي متخصص ومحدد الاهداف وسيساهم ذلك وبشكل مباشر في جودة الخدمة الطبية المقدمة للمريض وقابلية قياس مستوى الأداء.

اتفاقية تعاون بين جمعية الأطفال المعوقين والشركة السعودية "للاستقدام" سماسكو

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1608685>

الرياض - محمد الحيدر

وقعت جمعية الأطفال المعوقين والشركة السعودية للاستقدام "سماسكو" مؤخراً، اتفاقية تعاون لدعم أوقاف الجمعية الخيرية التي تتبناها في مختلف مناطق المملكة. حيث بادرت الشركة بالتبرع بقيمة (١٠٠) ريال عن كل عملية بالشركة، وإصدار شهادة وقف باسم العميل، لصالح الجمعية.

ومثل الشركة بتوقيع الاتفاقية سعد البداح الرئيس التنفيذي للشركة، فيما مثل الجمعية الأمين العام عوض الغامدي، وذلك بحضور عدد من المسؤولين من الطرفين.

وأشاد الغامدي بمبادرة السعودية للاستقدام "سماسكو" لدعم أوقاف الجمعية، والمساهمة في مساندة الجمعية لتوفير خدمات متخصصة ومجانية للأطفال المعوقين في مختلف مراكزها المنتشرة بمناطق المملكة. معرباً عن شكره وتقديره لمسؤولي الشركة، وحرصهم على مساندة الاعمال الخيرية والتفاعل الإيجابي مع قضية الإعاقة.

وأوضح الغامدي أن الجمعية تحظى بثقة والشركات الاقتصادية والتجارية لما تقوم به من دور بارز في علاج وتعليم وتأهيل الأطفال المعوقين، وذلك في إطار حرص المؤسسات الاقتصادية الوطنية على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية، مبيناً أن شركات الجمعية كانت وراء العديد من الإنجازات التي حققتها على مدى أكثر من ثلاثين عاماً.

من جانبه قال سعد البداح الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستقدام - سماسكو، إن الشركة تولي الاعمال الإنسانية والاجتماعية اهتماماً كبيراً، وذلك انطلاقاً من الالتزام بمبادئ الدين الحنيف، وإيماناً بضرورة التكاتف والتعاون لدعم الجمعيات الخيرية. موضحاً أن جمعية الأطفال المعوقين واحدة من أبرز المؤسسات الخيرية في المملكة التي تتمتع بثقة كبيرة لدى قطاعات و افراد المجتمع.

مدينة الطاقة الصناعية تربط ٤ كيانات اقتصادية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=308896&CategoryID=5

جدة: واس

أقر مجلس الوزراء بدء اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مدينة صناعية في المنطقة الشرقية باسم مدينة الطاقة الصناعية. ووافق المجلس في اجتماعه أمس برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، على تخصيص أرض مساحتها ٥٠ كيلومترا مربعا من محجوزات شركة أرامكو السعودية في المنطقة الشرقية لإقامة المدينة المشار إليها. وقرر المجلس فرض غرامة تأخير ٣٠% من المبلغ المستحق للطيران المدني نظير الأجر والإيجارات المقررة بموجب النظام.

ترحيب بولي العهد

رحب خادم الحرمين الشريفين بالأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، بمناسبة اختياره وليا للعهد وتعيينه نائبا لرئيس مجلس الوزراء مع استمراره وزيرا للدفاع، واستمراره فيما كلف به من مهام أخرى، متمنيا له التوفيق والسداد، كما أعرب خادم الحرمين عن خالص الشكر والتقدير للأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، على ما قدمه من جهود مباركة لخدمة الدين والوطن.

كما رحب الملك سلمان بن عبدالعزيز، بالأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، متمنيا له وللأمراء والمسؤولين، الذين صدرت الأوامر الملكية بتعيينهم في مناصبهم الجديدة التوفيق والسداد. وعبر خادم الحرمين عن الشكر والثناء لله - عز وجل - على ما منّ به على المسلمين من إتمام صيام وقيام شهر رمضان المبارك، وعلى إتمام ملايين المعتمرين أداء مناسك العمرة خلال الشهر الكريم، وحمد الله - عز وجل - على توفيقه للمملكة لخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما، وتسخير كل الإمكانيات والجهود في سبيل راحتهم وأدائهم لشعائرهم ومناسكهم في أجواء آمنة مطمئنة، ووجه - رعاه الله - شكره وتقديره لمختلف القطاعات الحكومية والأهلية على ما بذله منسوبوها من جهود مباركة لتمكين ضيوف الحرمين الشريفين والزوار من أداء مناسكهم بكل يسر وسهولة.

علاقات ثنائية

أطلع خادم الحرمين المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية التي جرت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة حول العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في المنطقة والعالم. وأوضح وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعيد، عقب الجلسة أن أعضاء مجلس الوزراء قدموا التهئة للأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، بمناسبة اختياره وليا للعهد وتعيينه نائبا لرئيس مجلس الوزراء، متمنين له العون والتوفيق، سائلين الله - عز وجل - أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين ويبقيهما ذخرا للإسلام والمسلمين.

القمة الإفريقية

ثمن مجلس الوزراء دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لعقد قمة سعودية إفريقية في المملكة نهاية هذا العام ٢٠١٧ أو بداية العام القادم ٢٠١٨، التي نقلها وزير الخارجية عادل الجبير لرئيس القمة الإفريقية العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في جمهورية إثيوبيا.

كما قدر مجلس الوزراء ترحيب قادة الدول الأعضاء في قمة مجموعة العشرين باستضافة المملكة لأعمال القمة عام ٢٠٢٠، والتي جاءت بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين، وبدأ العمل من الآن لتنظيم الاجتماع بمتابعة من ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

قيم الاعتدال

أعرب المجلس في هذا السياق عن شكره لما أبداه المشاركون في القمة من تقدير لجهود المملكة في مكافحة الإرهاب، مجدداً التأكيد على أن مكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز قيم الاعتدال، مسؤولية دولية تتطلب التعاون والتنسيق الفاعل بين الدول، حيث إن الإرهاب لا دين له، وهو جريمة تستهدف العالم أجمع ولا تفرق بين الأديان والأعراق، معرباً عن الشكر والتقدير لجمهورية ألمانيا الاتحادية، ممثلة في دولة المستشارة أنجيلا ميركل، على حسن التنظيم وإدارة العمل في قمة قادة مجموعة العشرين.

توفير الرعاية

بين ابن سعيد أن مجلس الوزراء نوه بموافقة الملك سلمان على تبني أن تكون الصحة العامة سياسة وأولوية في جميع الأنظمة والتشريعات لمكافحة الأمراض والوقاية منها، مما يجسد حرص القيادة واهتمامها بصحة المواطنين وتوفير الرعاية الطبية لهم، والدعم غير المحدود الذي يحظى به القطاع الصحي، لتحقيق الاستفادة المثلى في تجويد وتحسين الخدمات الصحية، ورفع كفاءة الأداء في المرافق الصحية.

ورفع مجلس الوزراء الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين لتوجيهه لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بالاستجابة العاجلة لمكافحة واحتواء وباء الكوليرا في اليمن، وللأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، على توجيهه للمركز بتقديم ٦٦,٧ مليون دولار استجابة من سموه لنداء منظمة الصحة العالمية، ونداء منظمة اليونيسيف لمكافحة وباء الكوليرا، ودعم المياه والإصحاح البيئي في اليمن للتخلص من مسببات الوباء.

إدانة للإرهاب

ثمن مجلس الوزراء تمكن الجهات الأمنية يوم الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك من إحباط عمل إرهابي وشيك، كان يستهدف أمن المسجد الحرام ومرتابيه من المعتمرين والمصلين من قبل مجموعة إرهابية تمركزت في ثلاثة مواقع، والقبض على خمسة من عناصر الخلية الإرهابية، معبرا عن الاستنكار الشديد لهذا المخطط الإرهابي الذي تجاوز كل الحرمات باستهداف أقدس البقاع وأطهرها، كما استنكر المجلس الاعتداءات الإرهابية بواسطة مقذوفات متفجرة، والتي استهدفت دوريات أمن بمحافظة القطيف، ونتج عنها استشهاد رجلي أمن وإصابة آخرين، مشدداً على أن الجهات الأمنية في المملكة قادرة على مواجهة هذه المخططات الإجرامية والإطاحة بالمتورطين فيها، وستتصدى بحزم لكل من يعتدي على استقرار الوطن وأمن المواطنين، وسيحاسب كل من يحاول العبث بأمن واستقرار المملكة.

وحدة الصف

تطرق مجلس الوزراء إلى البيان المشترك الذي أصدرته المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية، بعد استلام الرد القطري من أمير دولة الكويت، مجدداً الشكر والتقدير لسمو أمير دولة الكويت الشقيقة على مساعيه وجهوده لحل الأزمة مع الحكومة القطرية، في إطار حرصه على وحدة الصف الخليجي والعربي، مشدداً على ما اشتمل عليه البيان من مضامين، وأن الشعب القطري جزء أصيل من المنظومة الخليجية والعربية، وأن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع موجهة للحكومة القطرية لتصحيح مسارها الساعي إلى تقنين منظومة مجلس التعاون الخليجي والأمن العربي والعالمي، وزعة استقرار دول المنطقة والتدخل في شؤونها.

موقف ثابت

أعرب مجلس الوزراء عن إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجيرين الإرهابيين اللذين وقعا شمال سيناء بجمهورية مصر العربية، وللهجوم الذي وقع على مخيم للنازحين بمحافظة الأنبار العراقية، معرباً عن العزاء والمواساة لحكومتى مصر والعراق وشعبيهما ولأسر الضحايا، والتعازيات للمصابين بالشفاء العاجل، مجدداً تضامن المملكة ووقوفها إلى جانب جمهوريتي مصر العربية والعراق، مؤكداً مواقفها الثابتة ضد الإرهاب والتطرف.

وأفاد ابن سعيد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها.
مذكرة تفاهم

فوض مجلس الوزراء وزير البيئة والمياه والزراعة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الجبوتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جيبوتي في مجال البيئة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
اتفاقية تعاون

أقر مجلس الوزراء اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مالطا في مجال النقل البحري، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٤٣٧ .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ازدواج ضريبي

وافق مجلس الوزراء على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، والبروتوكول المرافق لها، الموقعين في مدينة الرياض بتاريخ ١٨ / ١ / ١٤٣٨ . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
عمالة كمبودية

أقر المجلس اتفاق توظيف العمالة واتفاق توظيف العمالة المنزلية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة كمبوديا، الموقع عليهما في مدينة الرياض بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٤٣٧ . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
تعاون مع اليابان

قرر المجلس الموافقة على مذكرة تعاون في مجالات العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والعمل والرفاه في اليابان، الموقعة في مدينة طوكيو بتاريخ
15/ 6/ 1438.
تبادل الأخبار

فوض مجلس الوزراء وزير الثقافة والإعلام رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء السعودية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البنجلاديشي، في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء البنجلاديشية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
طيران مدني

أقر المجلس تعديل المادة (الرابعة) من نظام تعريفه الطيران المدني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٥٥) وتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٤٢٦ لتكون بالنص الآتي:

1- تستوفى مبالغ الأجر والإيجارات المقررة بموجب هذا النظام، وتودع في حساب الهيئة في مؤسسة النقد العربي السعودي وفقا للأنظمة المعمول بها في المملكة.

2- في حالة تأخير سداد الأجر عن موعد الاستحقاق، رغم تكرار المطالبة بالسداد، وعدم وجود ضمان يستوفى منه مبلغ الأجر، يعد المتأخر عن السداد مماطلا، وتستوفى منه غرامة تأخير لا تتجاوز (٣٠%) من المبلغ المستحق، وتودع الغرامة في الخزينة العامة للدولة.

3- على الهيئة تضمين العقد الذي تبرمه مع المستأجر نصا يقضي بإلزامه بتقديم ضمان بنكي عند توقيع العقد بما يعادل ما نسبته (٣٠%) من قيمته، كضمان لاستيفاء الإيجار المستحق عليه، ويكون هذا الضمان ساري المفعول وغير قابل

للإلغاء إلا بعد انتهاء مدة العقد وبموافقة الهيئة، ويستوفى منه أي مبلغ يُستحق على المستأجر فور استحقاقه وفق أحكام العقد، مع مطالبته بتغطية ما نقص من مبلغ الضمان فوراً. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
تعديل فقرة

قرر مجلس الوزراء تعديل الفقرة (١) من المادة (الرابعة) من تنظيم مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٦٥) وتاريخ ٣٠/١٠/١٤٢٢، لتكون بالنص الآتي:
«يكون للمؤسسة مجلس إدارة على النحو الآتي:

- أ - رئيس يعين بأمر ملكي.
 - ب - أربعة - على الأكثر - يمثلون جهات حكومية ذات علاقة، لا تقل مرتبة أي منهم عن المرتبة (الرابعة عشرة) أو ما يعادلها أعضاء.
 - ج - خمسة من ذوي الخبرة المتخصصين والمهتمين بالمجال الطبي أعضاء.
 - د - المشرف العام التنفيذي للمؤسسة عضواً وأميناً عاماً.
- وتكون مدة عضوية الأعضاء المشار إليهم في الفقرتين (ب) و(ج) ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
تطوير البنية

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٢٠ - ٥٤ / ٣٨ / د) وتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٤٣٨، أقر مجلس الوزراء عدداً من الترتيبات ومن بينها:
1- الموافقة على البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مدينة صناعية في المنطقة الشرقية باسم «مدينة الطاقة الصناعية».

2- تخصيص أرض مساحتها (خمسون) كيلومتراً مربعاً من محجوزات شركة أرامكو السعودية في المنطقة الشرقية لإقامة المدينة المشار إليها.

3- الموافقة على العرض المقدم من شركة أرامكو السعودية المتضمن قيامها بتأسيس شركة تتولى تطوير البنية التحتية لمدينة الطاقة الصناعية وإدارة أصولها الثابتة (الشركة المطورة)، وقيامها بتأسيس شركة تتولى تشغيل تلك المدينة وإدارتها وصيانتها (الشركة المشغلة).

4- نقل ملكية جميع الأصول الثابتة التي تُطوّر في المدينة إلى الشركة المطورة (بعد تأسيسها).
واعتمد مجلس الوزراء الحساب الختامي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج للعام المالي (١٤٣٦ / ١٤٣٧).
ترقيات على الـ ١

- وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبة الرابعة عشرة ووظيفتي (سفير) و(وزير مفوض)، وذلك على النحو الآتي:
- 1- تركي بن محمد بن عبدالله الماضي على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.
 - 2- محمد بن عبدالله بن صالح البصيلي على وظيفة (مدير عام الشؤون المالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالقوات الجوية بوزارة الدفاع.
 - 3- عبدالعزيز بن إبراهيم بن عبدالرحمن الناصر على وظيفة (مدير عام الشؤون المالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالقوات البرية بوزارة الدفاع.
 - 4- المهندس/ طلال بن عبدالرحمن بن علي سليم على وظيفة (مهندس مستشار ميكانيكي) بالمرتبة الرابعة عشرة بالقوات البحرية بوزارة الدفاع.
 - 5- ترقية الآتية أسماؤهم على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية وهم:
نايل بن أحمد بن محمد الجبير.
نبيل بن عبدالرحمن بن سعيد نجار.
منير بن سراج بن عبدالله الفي.
 - 6 - ترقية يوسف بن عبدالهادي بن عبدالوهاب المنصوري على وظيفة (مساعد مدير عام فرع الهيئة بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بهيئة الرقابة والتحقيق.

شراء الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=308896&CategoryID=5

وائل المالكي

التحول الصحي في المملكة هو طموح حكومي ظهر لنا في رؤية ٢٠٣٠، وأحد أهداف التحول الصحي هو خصخصة المستشفيات (شراء الخدمات الصحية)، وليس من السهولة تحقيق هذا الهدف دون وجود البنية التحتية حتى تنطلق منها الخصخصة، وعدم وجود هذه البنية لا يعني تأجيل المشاريع الطموحة، نعم ستكون هناك عقبات كبيرة لمثل هذه المشاريع، ولكن حتى نسير بخطى ثابتة في مشروع الخصخصة نحتاج إلى تطبيقها في نطاق ضيق حتى نستطيع قياس الأثر الناتج بشكل سريع والعمل على تطويره، لذلك تطبيق الخصخصة على المراكز الصحية الأولية قد يكون أكثر فاعلية من حيث التطبيق وقياس الأثر، وكذلك ستسهم في بناء الثقة بشكل متزن في القطاع الخاص، وسيسهل على الوزارة المتابعة والإشراف والتقييم، وبالضرورة ستكون النتيجة إيجابية لأن المراكز الصحية الأولية في المملكة لم تتحسن بالشكل المطلوب، وأصبحت خاملة لا من حيث الكوادر الصحية ولا المباني القديمة، فمشاركة القطاع الخاص لإعادة إحياء هذه المراكز الصحية ستنتقل خدمات الرعاية الصحية إلى مستوى أفضل في شكلها العام .

وأما فيما يتعلق بالتأمين الطبي فهو وسيلة تشغيلية مهمة، ولكن يحتاج إلى بيئة صحية مهنية، وهذه البيئة الصحية تأتي من خلال فهم ثقافة الجودة وليس الاكتفاء بتطبيقها.

لذلك الهدف من ضرورة فهم تطبيق الجودة كثقافة سيزيد الطلب على الخدمات الصحية وستحقق سرعة تقديم الخدمة، وهذا كل ما نحتاجه في وضعنا الصحي الحالي جودة الخدمة وسرعة تقديمها، وستكون المهمة صعبة، ولكن سنقارع بحسن التطبيق لوزارة الصحة وقائدها توفيق الربيعية.

كلمة الرياض

القطاع الخاص.. مسؤوليات التنمية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1608598>

كلمة الرياض

مع عودة الحراك الحكومي مطلع الأسبوع الجاري؛ شهدنا قرارات مهمة على مستوى المشهد العام المتعلقة بالمواطن، وكذلك بالاستثمار.. إعلان وزارة الصحة البدء في خطوات التخصيص لمكونات القطاع من خلال فصل المستشفيات والمراكز الصحية عن الوزارة وتحويلها إلى شركات حكومية تتنافس على أساس الجودة والكفاءة والإنتاجية، وتغطية التكاليف من خلال برامج الضمان الصحي؛ وهو دور نرى أن شركات التأمين ستكون حجر الزاوية في اكتمال معادلة التخصيص؛ وصولاً إلى خدمات متقدمة بجودة عالية، وفي نفس الوقت تقنين الدعم الحكومي لعموم القطاع. هنا نتحدث عن دور محوري للقطاع الخاص في تولي إدارة وتشغيل القطاع الصحي، وهو دور أثبت نجاحه، وأكد تفوقه في كثير من النماذج من خلال مستشفيات كبرى يديرها القطاع.. ولا شك أن هذا التوجه يعزز التنافسية؛ التي تعتبر أحد أهم أساليب رفع الجودة وخفض السعر، ولا شك أن تجربة قطاع الاتصالات مثال واضح على أهمية التنافسية في تجويد الأداء.

تحرير الأصول الحكومية، وخصخصة خدمات حكومية محددة من أبرز أهداف رؤية المملكة؛ منها الخدمات الصحية لتسهيل الحصول عليها، ولا شك أن القطاع الخاص الذي يقود مرحلة التحول المقبلة؛ شهد حدث مهماً بالأمس بعد موافقة مجلس الوزراء على إنشاء مدينة صناعية في المنطقة الشرقية تحت مسمى "مدينة الطاقة الصناعية" على مساحة خمسين كيلو متراً مربعاً من محجوزات أراضي شركة أرامكو في المنطقة الشرقية، وبالتأكيد أن المدينة الجديدة؛ تتسق مع التوجهات المهمة لوزارة الطاقة لاستغلال مصادر الطاقة الخام الأخرى غير النفط، ومنها الطاقة الشمسية التي مازال استثمارها دون المستوى المطلوب. القرار الذي نص على أن يتولى القطاع الخاص تطوير المدينة الجديدة وتشغيلها، يضع الشركات الوطنية أمام فرص نوعية تستحق الاهتمام، وتعزز من فرص التوسع في التوظيف الوظيفي؛ في مجال الصناعات المرتبطة في قطاعات الطاقة المتنوعة.

القطاع الصناعي في جميع الدول الكبرى خاصة الصناعية، هو عصب الاستثمار الذي يدعم التصدير ويعزز التنافسية على مستوى الدول، فالصين لم تصل إلى هذه المكانة المهمة اقتصادياً إلا من خلال الاهتمام بالصناعات الكبيرة والمتوسطة وحتى الصغيرة، ومنتطلع أن تكون المدينة الجديدة رافداً للقطاع الصناعي في المملكة، ودافعاً لتعزيز الصادرات السعودية.

حقوق الإنسان في العالم

التحالف يُسهل أعمال المنظمات الإنسانية في اليمن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٧ شوال ١٤٣٨هـ - ١١ يوليو ٢٠١٧م

<http://www.alriyadh.com/1608632>

الرياض، تعز - "الرياض"، واس
أكدت قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، حرصها على سير الأعمال الإغاثية والإنسانية التي تنفذها المنظمات الدولية في اليمن، وذلك وفق الأسس التي حددها القانون الدولي.

وقالت قيادة التحالف في بيان صادر عنها أمس: "نعمل على تسهيل أعمال المنظمات الإنسانية والإغاثية كافة لضمان وصول المساعدات إلى الشعب اليمني، من خلال اتخاذ إجراءات سريعة وفاعلة في هذا الإطار، تتضمن البت الفوري في طلبات المنظمات الإنسانية، بما لا يتعارض مع القوانين الدولية."

وأوضح البيان أن التصاريح التي أصدرتها خلية الإجلاء والعمليات الإنسانية في قيادة التحالف منذ انطلاق عمليتي "عاصفة الحزم"، و"إعادة الأمل"، بلغت ٦٨٢٥ تصريحاً. وتوزعت تلك التصاريح على: ٣٢١٤ تصريحاً جويًا، و٢٤٦٧ تصريحاً بحريًا، و١١٤٤ تصريحاً بريًا.

وشدد البيان، على حرص القيادة على دعم ومساعدة الشعب اليمني، من خلال عمليات إعادة الأمل، وذلك من خلال البرامج الإغاثية والإنسانية التي ينفذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن.

وأكد خطورة الممارسات التي تنفذها الميليشيات الحوثية وقوات المخولع، في تعمد تعطيل وصول الإمدادات الإغاثية للمواقع التي تسيطر عليها، وسرقة بعضها، بالإضافة إلى استهداف الموانئ التي تصل من خلالها، مطالباً بالضغط على الطرف الانقلابي لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

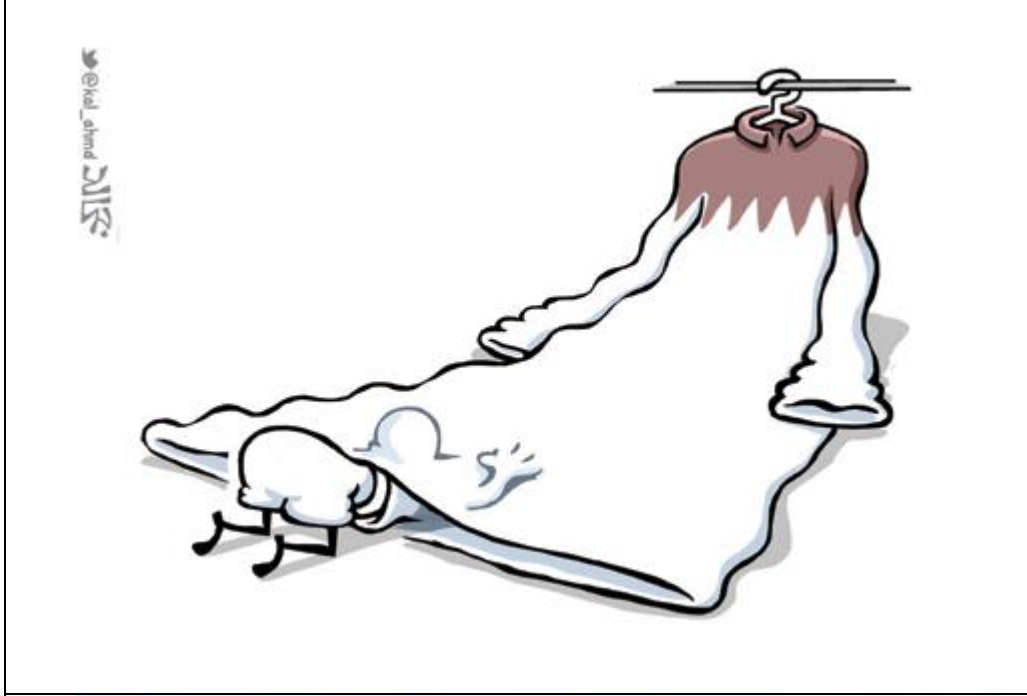
من جهة أخرى، أُلقت مقاتلات التحالف منشورات على عدد من مديريات محافظة حجة تحذر فيها المواطنين من التعاون مع الميليشيات التي تغرر بأبنائهم وترج بهم في معارك خاسرة بالتعاون مع بعض المشايخ المأجورين.

إلى ذلك، قتل ١٨٠ مدنيًا وأصيب ٢٠٥ آخرون، خلال شهر يونيو، بسلح مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية.

وأفاد تقرير صادر عن التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الانسان، أن ٩١٧ حالة انتهاك ارتكبتها الميليشيا في يونيو، منها ٢٣٦ حالة اختطاف، و٣٣ حالة إخفاء قسري، بالإضافة إلى ثماني حالات تعذيب، فيما بلغت حالات تجنيد الأطفال عشر حالات اثنتان منها في محافظة الحديدة وخمس في ذمار وثلاث في عمران. وبحسب البيان فإن الانتهاكات ضد المنشآت الخاصة بلغت ٢١٧ انتهاكاً في ١٥ محافظة، وكان النصيب الأكبر لمنازل المواطنين حيث تضرر ٩٦ منزلاً.

ميدانياً، تواصلت المعارك بين القوات الشرعية والانقلابيين في تعز والجوف وعدد من المناطق. وقُتل ستة انقلابيين وأصيب خمسة آخرون، في جبهة مقبنة شمال غربي تعز.

كاريكاتير



المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
١٧ شوال ١٤٣٨ هـ - ١١ يوليو
٢٠١٧ م

http://www.alwatan.com.sa/Images/newsimages/6130/caricature/20AW20A_1107-1.jpg



المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
١٧ شوال ١٤٣٨ هـ - ١١ يوليو
٢٠١٧ م

<http://www.alriyadh.com/1608700>